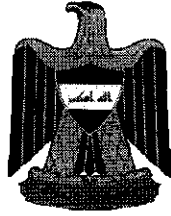


كوٲ ماري عبيراق  
داد كاي بالآبي ئيئنتيحادبي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ١٣٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية السادة القضاة جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واكم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن ومحمد رجب الكبيسي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

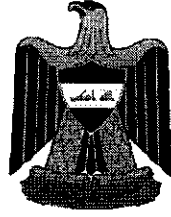
المدعي : ( ج . ر . ج ) - رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية/إضافة لوظيفته  
وكيلاه المحاميان ( خ . أ . م ) و ( أ . ع . ع ) .

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب العراقي/إضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان  
الحقوقيان المدير ( س . ط . ي ) والمستشار القانوني المساعد  
( ه . م . س ) .

#### الادعاء :

أدعى وكيلا المدعي أن المدعى عليه إضافة لوظيفته الذي حل محل مجلس قيادة الثورة المنحل الذي أصدر في حينه القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٢ قانون التعديل الاول لقانون اتحاد الغرف التجارية العراقية رقم (٨٣) لسنة ١٩٨٩ وأن مواد التعديل المذكور تتعارض مع مواد الدستور النافذ ومنها المواد (٢/ب) و (٢٠) و (٢٥) .  
ومن أجل إتاحة الفرصة للمشاركة في انتخابات مجالس الادارة للغرف التجارية العراقية لكافة العاملين في القطاع التجاري ترشيحاً وانتخاباً وفقاً لمبادئ الدستور والديمقراطية

زهراء



كويت مارى عيراق  
داد كاى بالآي ئبختيجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

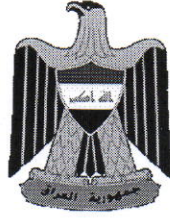
العدد : ١٣٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

طلب اصدار القرار بإلغاء قانون التعديل رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٢ . وقد تم تبليغ المدعى عليه/إضافة لوظيفته بعريضة الدعوى ومستنداتها فأجاب وكيله عنها باللائحة المؤرخة ٢٢/٧/٢٠١٨ ، التي جاء فيها ان المدعى أدعى تعارض مواد التعديل مع أحكام الدستور ولم يبين النصوص التي تتعارض مع الدستور ووجهة مخالفتها له و إنما القى المخالفة على مجمل القانون . و أشار أن الطعن جاء من أجل إتاحة الفرصة للمشاركة في انتخابات مجالس الادارة لكافة العاملين ... ) وذهب المدعى عليه الى أن من مراجعة النصوص موضوع الدعوى فلم نجد مخالفة لمبادئ الدستور والديمقراطية وأن القانون لا يزال نافذاً ويعد خياراً تشريعياً ، وطلب وكيل المدعى عليه رد الدعوى . وفي اليوم المعين للمرافعة نودي على الطرفين فحضر وكيل المدعى ووكيل المدعى عليه ويوشر بالمرافعة الحضرية كرر وكيل المدعى عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها ، و كرر وكيل المدعى عليه دفوعهما وطلب رد الدعوى ، وختمت المحكمة المرافعة و أصدرت الحكم الآتي علناً .

#### قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا، وجد أن المدعى يطعن بعدم دستورية مواد التعديل الاول لقانون اتحاد الغرف التجارية العراقية رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٢ ، الذي عدل المادتين (٤) و (١٢) من القانون الاصلي رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٩ بداعي مخالفتها وتقاطعها مع أحكام الدستور وأن التعديل صدر في ظل النظام السابق وطلب إصدار الحكم بإلغاء التعديل لإتاحة الفرصة للمشاركين في انتخابات مجالس إدارة الغرف التجارية لكافة العاملين


كوٲمارى عبراق  
داد كاي بالآي ئيتنيجادي



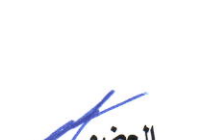
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا


العدد : ١٣٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨


في القطاع التجاري ترشيحاً وانتخاباً ، ولم يبين المدعي المواد الدستورية التي تتقاطع مع نصوص التعديل الاول المطعون فيه . وحيث ان التعديل المطعون فيه لم يمنع أي تاجر من الترشح للاتحاد ، كما لم يمنع أي أحد من الاشتراك في الانتخابات ولأن التعديل لا يخالف الدستور النافذ كما أنه يمثل خياراً تشريعياً . لذلك فإن الدعوى خالية من السند القانوني وواجبة الرد ، وعليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميلة المصاريف وأتعاب المحاماة لوكيلا المدعى عليه وقدرها مائة الف دينار وصدر الحكم بالاتفاق باتاً استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ في ٢٠١٨/١١/١٩ .


  
الرئيس  
مدحت المحمود


  
العضو  
جعفر ناصر حسين


  
العضو  
أكرم طه محمد


  
العضو  
اكرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندي

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو  
حسين عباس ابو التمن

  
العضو  
محمد رجب الكبيسي